REVUE DE LA GENDARMERIE ROYALE
Trimestriel d'information • N° 79 20 DH
مجلة الملكي
شؤون استراتيجية

القوة الناعمة ومعارك المستقبل

د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاضي عياض، المغرب

على امتداد فترات الحرب الباردة التي ألقت بظلالها القاتمة على العالم، ظل مفهوم السلم والأمن الدوليين مقترنا بتلك الحالة التي تغيب فيها الحروب والمواجهات العسكرية، التي كلفت الإنسانية دمارا كبيرا خلال الحربين العالميتين لعامي 1914 و1937، وهذا أمر طبيعي إذا تم استحضار حجم التوترات والصراعات التي طبعت هذه المرحلة من تطور النظام الدولي التي أخذ فيها سباق التسلح منحى خطيرا إلى جانب التخندق داخل الأحلاف العسكرية، وتكريس مناخ من الاستقطاب الإديولوجي، الذي خلف أجواء من الرعب والهلع في أوساط المجتمعات الوطنية؛ من إمكانية نشوب حروب كونية تأتي على الأخضر واليابس. وهو ما كان له الأثر الكبير في إهمال المجتمع الدولي لعدد كبير من الأولويات والمخاطر التي تهدد الإنسانية في أبعادها وأشكالها المختلفة، كما هو الأمر بالنسبة للتهديدات البيئية والإرهابية، مما جعلها تنتعش وتتطور بشكل ملحوظ. غير أن التحولات الدولية الكبرى والمتسارعة التي حدثت في أعقاب سقوط جدار برلين، وانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الصراع الإديولوجي، أتاحت للعالم إمكانية الالتفات إلى عدد من هذه التهديدات والمخاطر التي تبين مع الوقت أنها تواجه المجتمع الدولي برمته، والإنسانية جمعاء. وهكذا؛ بدأت آلية المؤتمرات الدولية في التصاعد، مركّزة على مجموعة من القضايا ذات الأولويات العالمية، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا السكان، والبيئة، وحقوق الإنسان، والإرهاب والهجرة، والديمقراطية...

وأمام هذه المتغيرات، وبناءا على المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي تحيل إلى أن هناك استيعابا لعدد من هذه التهديدات، رغم الإشكالات القانونية والسياسية المثارة في هذا الخصوص.

فقد تمكن المجلس في بداية التسعينيات من القرن الماضي من إصدار مجموعة من القرارات التي تؤسس لنوع جديد من المقاربات التي تمهد لتجاوز المفاهيم التقليدية للسلم والأمن الدوليين، فبتاريخ 05 أبريل من عام 1991 أصدر قراره رقم 688 ضد العراق جاء فيه: "إن المجلس منزعج مما يتعرض له المدنيون العراقيون من قمع في أماكن متعددة في العراق وفي المنطقة التي يسكنها الأكراد أيضا، مما أدى إلى نزوح مكثف للاجئين نحو الحدود، مما يهدد السلم والأمن الدوليين"، كما طالب القرار من العراق وقف هذا القمع مع السماح بوصول المنظمات الإنسانية الدولية.

وفي 31 مارس من عام 1992، أصدر المجلس قراره رقم 748 بخصوص ليبيا جاء فيه: "إيمانا من المجلس بأن قمع أي عمل إرهابي دولي... يعد أمرا ضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". كما أصدر المجلس أيضا قراره رقم 794 بتاريخ 03 فبراير من عام 1993 بشأن الأزمة الصومالية، اعتبر فيه: "أن حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاع في الصومال. تشكل

REVUE DE LA GENDARMERIE ROYALE
Trimestriel d'information • N° 79 20 DH
مجلة الملكي
شؤون استراتيجية

تهديدا للسلم والأمن الدوليين. "ودعا من خلاله إلى استخدام كل الوسائل لإيجاد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال. كما أصدر قراره رقم 745 بتاريخ 28 فبراير من عام 1992 طلب من خلاله تشكيل هيئة مؤقتة للأمم المتحدة في الكامبودج أشرفت على العملية الانتخابية في البلاد، وقد مثلت هذه القرارات وغيرها، ثورة حقيقة في أداء مجلس الأمن بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام، أضحى بموجبها المجلس يتدخل في سيادة الدول بناء على مبررات وأسس لم تكن مألوفة في زمن الحرب الباردة.

ومن ناحية أخرى، تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن هناك تغييرا كبيرا لحق بمفهوم الحروب، وبتداعياتها ومظاهرها وأشكالها، حتى أن هناك استخدامات مجازية أصبحت تربطها بمعارك ضد الفقر والفساد والتطرف والهشاشة والأمية والتلوث...

أضحى مفهوم السلم والأمن الدوليين، أكثر تطورا وانفتاحا مع هذه المتغيرات، وبدأ الحديث عن مكونات فرعية للأمن، في ارتباط ذلك بالأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الروحي، والأمن القانوني، والأمن الرقمي...، إلى جانب الأمن العسكري.

وأصبحت هناك تهديدات حقيقية تواجه الإنسانية، ليس مصدرها الدول ضمن ما يسمى بالحروب غير المتماثلة، إلى جانب الحروب والتهديدات التقليدية، ويمثل الإرهاب أحد أهم هذه التهديدات التي أصبحت تمسّ أمن الكثير من الدول، فيما أضحى تلوث البيئة بدوره يمثل أحد الأخطار التي تهدد الحياة على الأرض، ويضع مستقبل الإنسانية والكائنات الحية على المحك.

على امتداد التطور التاريخي وفي سياق صراع المصالح، سعى الإنسان إلى تطوير أسلحته كسبيل لإرهاق الخصم، وكسب المعارك التي اتخذت مظاهر كارثية مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، مع استخدام تقنيات متطورة وسبل غير مألوفة في المعارك السابقة، كما هو الأمر باستخدام الطائرات والبوارج الحربية، وتوظيف السلاح النووي لأول مرة لإلحاق الهزيمة باليابان في عام 1945.

ووعيا بالخسائر الكبرى التي تخلفها الحروب التقليدية "الخشنة" التي أصبحت تثير استياء كبيرا في أوساط الرأي العام العالمي برمته، بدأت الكثير من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ببلورة مفاهيم استراتيجية جديدة تنحو إلى كسب المعارك بأقل

كلفة، وهكذا برز مفهوم القوة الناعمة الذي يقوم على الإغراء والإقناع بدل الإكراه والزجر، واستثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والمساعدات التقنية والإنسانية في التأثير وكسب المصالح المختلفة، إلى جانب الفوضى الخلاقة التي تنبني على نهج سبل ملتوية ولا أخلاقية، قد تصل إلى خلق الأزمات والقلاقل، وإطلاق الشائعات وإثارة النّعرات العرقية والطائفية، والتحريض على العنف وإرباك التحالفات، وتشجيع الإرهاب والتطرف، وتوفير الأجواء اللازمة لإعمال تدخلات بعدية، تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة دون عناء.

فيما بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال السنوات الأخيرة تنسحب بشكل تدريجي وملحوظ من عدد من بؤر التوتر عبر العالم، تحت ضغط استياء الرأي العام الأمريكي، وللكلفة الضخمة التي تخلّفها التدخلات العسكرية على المستويات البشرية والمالية والسياسية، وهو ما ظهر بشكل جلي في الانسحاب من أفغانستان.

تشير الكثير من التقارير والدراسات الدولية إلى أن المجال العسكري، مازال يلتهم إمكانيات مالية ضخمة تخصصها الدول في سبيل تحقيق أمنها القومي وحماية سيادتها، كما لا يخفى أن التكنولوجيا ارتبطت تاريخيا بالحروب وبالمجال العسكري بشكل كبير، فغزو الفضاء الذي كلّف تسخير إمكانيات علمية وتقنية ومالية وبشرية ضخمة، جاء في سياق الصراع الإيديولوجي بين العظيمين إبان الحرب الباردة، وكاد أن يفضي بصراع عسكري في الفضاء (حرب النجوم) خلال منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم، كما أن العديد من الاختراعات العالمية الكبرى، جاءت بالأساس لخدمة أغراض عسكرية صرفة، قبل أن تلج المجالات المدنية (تقنية الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطائرات التي وظفت في البداية لتوجيه ضربات للعدو عن بعد، البوارج، الأقمار الاصطناعية، الحواسيب...).

ومع ذلك، يؤكد العديد من الخبراء والباحثين ضمن دراسات استشرافية، إلى أن حروب ومعارك المستقبل ستكون سريعة ودقيقة وحاسمة، وستسعى الكثير من القوى الدولية إلى أن تكون غير مكلفة من الناحية الإنسانية على الأقل، بتوظيف تقنيات مستحدثة في هذا السياق.

ويبدو أن تطور التكنولوجيا الحديثة أسهم في التمهيد لحروب غير مألوفة، تختلف جذريا عن الحروب الكلاسيكية، من حيث أدواتها وحدّتها ومخاطرها، فهي تسمح بتوفير المعلومات الدقيقة التي يتم استثمارها في تحقيق الأهداف بدقة وفي إلحاق الهزيمة بالخصم. فقد أحدثت شبكة الأنترنت تحوّلا كبيرا وجذريا في العلاقات الدولية بشكل عام، بحكم احتضانها لشبكة من المصالح الاقتصادية والإدارية والسياسية والتقنية العابرة للحدود، والتي أصبحت محاطة بكثير من التحديات والمخاطر، الناجمة عن القرصنة وتدمير المعلومات، وبروز ما يسمى بالحروب الرقمية التي يمكن أن تسفر عن خسائر مالية واقتصادية ضخمة تتجاوز خسائر الحروب الكلاسيكية.

ويذهب الكثيرون إلى أن المعارك المستقبلية ستعتمد أساسا على الذكاء الاصطناعي، والتي بدأت بعض ملامحها في الظهور على مستوى توظيف طائرات تشتغل تلقائيا وبدون طيار، حيث تعمل الكثير من الدول على صناعة "روبوتات" قادرة على اقتحام المعارك بقدر من الذكاء والنجاعة في تحقيق الأهداف بأقل كلفة بشرية.

تضع هذه التحولات مسؤوليات كبيرة أمام الدول، لتأمين سيادتها ومصالحها في عالم مليء بالصراعات والتحديات، عبر الانخراط الجدي في الاستعداد لمعارك الغد بقدر الجاهزية، عبر الاستثمار في البحث العلمي، وتوطين وتطوير التكنولوجيا الحديثة، فيما تفرض هذه المتغيرات في المقابل أيضا، إعادة النظر في المنظومة الدولية لإدارة الأزمات بعناصرها القانونية والتقنية، بما يكفل تحقيق السلام المستدام في عالم مرتبك، يبدو أنه ما زال مفتوحا على كل الاحتمالات والواجهات.■